من منشورات امامیہ مشن فی بلدۃ لاہور ۱۹۶۵ء

الدین القیم

من قلم

العلامۃ الشہیر الحجۃ المجاہد السید علی نقی النقوی دام ظلہ

قیمت ۲۵ پیسے

كلمة النّاشر

اليكم المتن المتين او التجريد الجديد لاصول الدّين الحق سمح
به يراع العلاّمة الحجة المفوّى على نمط الايجاز المقرون بالاحاطة الّذى
لايؤمل الآمن مثله وهو الّذى من اقتداره على البيان انه اذا اوسع
استوسع واذا اوجز اعجز وعسى ان تأتى بعد ذالك الشروح لهذا المتن
ضافية الاذيال بالغة الى الغاية فى البيان والايضاح والله الموفق
والمعين.

الناشر

شهر شعبان سنة ١٣٨١ ه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لاهله والصلوة على اهلها

اوّل ما يجب ردّه لاثبات الحقائق الدينية مزعمة السّوفسطائية
بالتشكيك او الانكار او التصويب والعمدة فى ردّها الوجدان وابطال
نفسها بنفسها ودلالة الاستدلال بخطأ الحواس والعقول على معرفة
الحقائق فى الجملة وبعد ثبوت الحقائق فلا معنى لانكار الحاجة الى الدّين
والنّحلة لكون العلم كمالا بنفسه اوّلا وكون الحقائق الدينية على
فرض تحققها ممّا يناط بها قوام معاشنا ومعادنا فلا محيص لنا عن النظر
فيها ثانيا واختلاف السّبل لا يوجب الوقوف عن السّلوك بعد كون الغاية
ممّا يضطرّ اليها والضرورة الرّوحية كالضرورة الجسمية الّتى لا يوجب

الاختلاف فيها رفع اليد عن اصلها والسلوك مع الاختلاف يحتمل الوصول
بخلاف الوقوف فهو مع الاشتراك فى الحيرة خير منه مع ان الضلال مع السلوك
قد يكون قصوريا فيكون عذرا بخلاف الوقوف فانه تقصير لا محالة فانتحال
اللادينية شر ضلالا من اعتناق الاديان الفاسدة واللا دينية انما توجب
نفى الافتراق مع اجتماع الكل على ذلك، وعليه فكل دين كفيل بذلك والا فلا
تكون الامضيفة الى الفرق فرقة اخرى واثارة الحروب وسفك الدماء
ليس على الغالب الا من انطلاء الاهواء بالصبغة الدينية وتشبيه الكذب
بحلية الصدق لا تكون جريمة على الصدق الواقعى واين الدماء التى اريقت
على اسم الدين فى تاريخ العالم كله من التى اريقت فى سبيل الآراء السياسية
فى هذه الازمنة الاخيرة وان اول ما يجب النظر فيه من الحقائق
الدينية النظر الى مبدء الوجود-

فنقول

ان اوضح الحقائق باسرها الوجود والعدم ولذلك قد ابيا عن التعريف
سوى شرح اللفظ وانهما لا يجتمعان ولا يرتفعان وهذان التصديقان
كذلك التصور بديهيان وكل منهما اما ان يكون بالذات اى غنيا عن الغير او لا

فالوجود بالذات للواجب والعدم بالذات للمحال وهما مفترقان بحسب
الموصوف وكلاهما المحتاجان للممكن وهما مجتمعان فيه فالذى هو فى الكيان
بين المحسوسات ليس وجودا ذاتيا والا لم يتغير فانه دليل الحدوث والحدوث
آية الامكان فاذا هو محتاج الى الغير ولا بد ان ينتهى الى ما بالذات لاستلزام
احتياج الاجزاء احتياج المجموع فالغير الخارج عنه الغنى بالذات هو الواجب
وكون الوجود ذاتياله ضمين باستجماعه للكمال كله وانتفاء النقائص والشرور
عنه وهى الحقيقة الواحدة المنحلة لدى التعبير الى الصفات الثبوتية
والسلبية باسرها فهى ليست الا صفات فى مقام الشرح والحكاية لا فى مقام
الحقيقة ونفس الامر وانما الثابت هنالك ذات واحدة من كمال الاخلاص
لها نفى الصفات عنها لشهادة كل موصوف انه غير الصفة وشهادة كل
صفة انها غير الموصوف وسبيل معرفتنا لشئون كماله التعرف بالنقائص
الواجب تنزيهه عنها فقد يوجد لبعضها اسم على جهة الايجاب فتعده
فى الصفات الثبوتية وقد لا يوجد فيعقد لها عنوان الصفات السلبية
فنحن الى التسبيح اقرب منا الى الحمد فالجهل نقص يجب تنزيهه عنه وهو معنى
العالم وعمومه كونه نقصا يوجب عموم علمه وينبغى ان يكون فى مقام الاثبات

متقدّما على القدرة اذ كلّ قادر يجب ان يكون عالما وليس بالعكس ويدلّ
عليه ايضا ثبوته فى جملة خلائقه لاستلزامه كمال فى المخلوق كمال الخالق
بخلاف النّقص وهو دليل على ثبوت القدرة ايضا مع قدمه والحدوث فى
المخلوق وهو لا يتأتّى الّا مع القدرة وبرهان ثبوت العقول العشرة مع الافلاك
بحجّة انّ الواحد لا يصدر عنه الّا الواحد مدخول باختصاصه بالعلّة
الموجبة لا غير وان كان تغاير الجهة فى العقل الاوّل موجبا للتعدد فى ذاته
فكيف يصدر عن الواحد والّا فكيف يصدر عنه الاثنان ثمّ انّه لا موجب
للحصر فى العشرة وان كان الفلك التاسع بحركاته كافيا لتوليد الحوادث
بلا نهاية فما بال الفلك الاوّل لا يكفى لذلك وكما انّ مرجع الكلّ باعتبار
الحقيقة هى الذّات فمرجع سائر الصّفات الثبوتية بحسب المفهوم الى العلم
والقدرة كالمدرك والسّميع والبصير الرّاجعين الى الاوّل والحىّ الى كليهما وكذلك
المريد فانّ الارادة هى تعلّق القدرة باحد الجانبين على حسب مقتضى العلم
بالنّظام العام فالعلم وحده لا يلاحظ فيه جهة التّأثير والقدرة وحدها
ليس فيها ترجيح ولكن بالتّمام يحصل التّرجيح والتّأثير وامّا نفس الفعل فهو
المترتّب عليه ولبعد الرّجوع الى الذّات تنا البحث عن حقائق العلم والقدرة

والارادة ونحوها ممّا لا محصّل له اصلا وامّا كونه متكلّما فامّا راجع الى القدرة
او هو من صفات الفعل والصّفات المذكورة بعضها ثابت بالعقل كالعلم
والقدرة وما يرجع اليهما صريحا وبعضها بالعقل معنى وبالسّمع لفظا كالسّميع
والبصير ومثله التّكلّم على تقدير رجوعه الى القدرة والّا فبالسّمع مطلقا
وامّا الصّدق فهو من صفات الفعل ثابت بالعقل وذكره تحت عنوان "العدل"
اولى منه تحت عنوان "التّوحيد" وبكون التّشخّص نفس الوجود وهو عين ذاته
بقضيّة الوجوب يثبت انّه واحد لا شريك له ويمكن اثباته بالسّمع
ولا دور لانّ المتوقّف عليه حجية السّمع وجود الواجب مع حكمته دون
وحدته مع اختصاص اضطرار قيام الحجّة العقليّة بالواحد من دون
حاجة الى سواه مع انّه لو كان معه اله آخر لاتتنا رسله ولرأينا آثار قدرته
مع انّه لو كان فيهما آلهة الّا الله لفسدتا على ما هو المقرّر من برهان التمانع
وليس بمركّب لاستلزامه الحاجة المساوقة للامكان ويتبعه نفى الجسميّة
والمكان والرّؤية وسؤال موسى انّما كان على لسان قومه والتّعليق
على استقرار الجبل لا امكانه واذا انتفى انتفى المشروط المقرون بسوف
الشّامل للآخرة بدلالة الآيات الكثيرة من القرآن فما نقول بوقوعها فى الآخرة

مع استحالته عقلاً معارض بنص القرآن وقول موسى لما افاق (سبحانك)
دال على كون الرؤية مما يجب تنزيهه تعالى عنه ثم قوله وانا اول المؤمنين
يدل على كون القول بها منافيا للايمان ويدل عليه نص قوله لا تدركه
الابصار وهو يدرك الابصار، المقرون ببرهان (وهو اللطيف الخبير) على
سبيل اللف والنشر وقوله الى ربها ناظرة، منصرف الى انتظار الرحمة
بعناية فى اللفظ او المعنى وكمال العلم مع القدرة يستوجب الحكمة والنزاهة
عن القبيح ولولاه لانسد باب اثبات النبوة والمعاد وثبوت الحسن والقبح
فى جملة من الافعال بالذات امر ثابت بالوجدان والعدل فعل الخير والصالح
بحسب النظام لا المساواة بالاطلاق لانها قد تكون خلاف العدل والصلاح
والتفاوت فى الخلق بمقتضى الحكمة امر ثابت بالعيان والعدل والقدرة
ينفيان الجبر والاختيار والامر بين الامرين ثبوت تاثير القدرة للعبد مشروطا
بعدم مزاحمة الارادة الربانية بنفى بعض الاسباب او ايجاد الموانع
ففعل العبد تحت قدرته المؤثرة فيه لولا معارضتها بالقدرة التى هى فوق
اقتدار البشر والعلم مطابق للواقع لا مؤثر فيه والقضاء والقدر
غير مؤثر و بمعنى الحكم خاص بالمطلوبات ولا ارادة تكوينية بالنسبة
العلم

الى المعاصى لمنع حكمة الاختيار والختم والطبع عقوبة مترتبة على الكفر السابق
مع عدم البلوغ الى حد الالجاء بدلالة الاستثناء والاضلال قضية
سوء الاختيار بدليل (انما يضل به الا الفاسقين) واما الالام فاقوال
الثنوية والتناسخية والاشاعرة فيها باطلة بفساد المبنى والحق انها تكون
مستندة الى فعل مختارين الخلائق على طبق النظام العام او من الخالق
عقوبة على اعمال سابقة او معوضة بمثوبة لاحقة تهون معها او لا يجب
علم المؤلم بها فى الحال هذه هى زبدة القول فى صفات الذات المعنونة بالتوحيد
وصفات الفعل المعنونة بالعدل والاسماء الحسنى كلها ترجع الى الصفات
المذكورة فرادى او مثنى كما يظهر عند النظر الى معانيها وقول الاشاعرة بكون
الخلق من الله والكسب من العبد غير معقول وتوهم لزوم الشرك مع كون الخالق
هو العبد مردود نقضا بالوجود والعلم والقدرة والحيوة من الامور الثابتة
للعبد مع ثبوتها اولا لله والتجاء الصوفية الى وحدة الوجود هادم لبحث
الجبر والاختيار فلا يلزم من خالقية العبد شرك بعد ما لم يكن الا الله و
حلا بالميزة بين ما بالذات وما بالغير فالخالق الكافى بالذات فى الايجاد هو الله
وغيره يكون خالقا بالقدرة التى له بعطاء البارى سبحانه كما فى الوجود

واضرابه فليس موجبا للاشراك وقد اثبت الكثرة فى الخالقية عموماً بقوله (احسن الخالقين) وخصوصاً باسناده الى عيسى بن مريم والكسب ان كان مؤثرا عاد المحذور والذى يزعمون والّا عاد الجبر مع تبعاته وظاهر لوجدان فى افعال الانسان مع ظواهر القرآن دليل على اسناد الافعال الى البشر ولا موجب لصرفها الى سواه مع دلالة العقل القطعى على طبقه وكون انكاره هادما لاصول الدين بحذافيره وما نقول من كون الداعى له الى الفعل هو حسنه اما ذاتا او بواسطة ما يجعله حسنا وهو غير الغرض المسارق للاحتياج والتكليف حسن للتدرّج الى ظهور اثر الاختيار الذى هو الاصل فى شرف الانسان والتفريق فيه بين المؤمن والكافر والمطيع والعاصى غير معقول لتأخرها عن التكليف مع توقف وجه حسنه وهو ظهور الاختيار على الاشتراك ويلحق به فى الحسن كلما يقوم معه فى ظهور شأنه كوجود ابليس والظلمة امثال نمرود وفرعون ويزيد فلولاهم لما ظهرت المزايا الفاضلة فى مقابليهم فشرهم على انفسهم واما بالنسبة الى المهضومين بايديهم فليس فى وجودهم الّا الخير الصرف والحسن البحت وهو الداعى للحكيم الى خلقهم مع كون شرهم بسوء اختيارهم العائد

× وافعاله معلقة بارادات نفوس مختارين

الى انفسهم لا الى الوجود المتفاض من الحكيم تعالى علوا كبيرا وما دلّ على الميثاق والطينة كثير لا يستطاع ردّه ولكنه لا يلازم الجبر والحيوة والموت كغيرهما من الاحوال الطبيعية منوطان بالاسباب مع المقهورية لارادة البارى سبحانه على حد الامر بين الامرين فلا موجب لانكار ما يسمع اليوم من اقتدار الاطباء على اعادة الحيوة فى الجملة -

(اما الرسالة)

فهى بالمعنى اللغوى تشترك بين الملك والانسان كما بالقرآن : الله يصطفى من الملئكة رسلا ومن الناس ، واطلاق الارسال ليس من جهة البعد المكانى لانّ الله سبحانه تعالى عن الجهة والمكان وانما هو بالنظر الى بعد الخلائق عن ساحة رفعة الخالق ولكنها بالمصطلح الدينى مختصة بافراد البشر ينتجبهم الله للاصلاح والهداية ونفس الرسالة بالمعنى الاوّل لا يستتبع فضلا للرسول على من ارسل اليه ولذلك لم يلزم افضلية الملئكة من الانبياء مع كونهم رسلا بين الله وبينهم ولكنها بالمعنى الثانى مقرونة بعنوان الخلافة وهى النيابة عن الله فى الحكم بين الناس والسيادة عليهم والكفالة باصلاحهم وارشادهم فهى مستتبعة فضلا للرسول على من سواه واستدل

واضرابه فليس موجباً للاشراك وقد اثبت الكثرة فى الخالقية عموماً بقوله
(احسن الخالقين) وخصوصاً باسناده الى عيسى بن مريم والكسب ان كان
مؤثراً عاد المحذور والّذى يزعمون والّا عاد الجبر مع تبعاته وظاهر لوجدان
فى افعال الانسان مع ظواهر القرآن دليل على اسناد الافعال الى البشر ولا
موجب لصرفهما الى سواه مع دلالة العقل القطعى على طبقه وكون انكاره
هادماً لاصول الدّين بحذافيره وما نقول من كون الدّاعى له الى الفعل هو
حسنه امّا ذاتاً او بواسطة ما يجعله حسناً وهو غير الغرض المسارق
للاحتياج والتكليف حسن للتذرّع الى ظهور اثر الاختيار الّذى هو الاصل فى
شرف الانسان والتّفريق فيه بين المؤمن والكافر والمطيع والعاصى غير
معقول لتأخّرها عن التّكليف مع توقّف وجه حسنه وهو ظهور الاختيار
على الاشتراك ويلحق به فى الحسن كلّما يقوم معه فى ظهور شأنه كوجود
ابليس والظلمة امثال نمرود وفرعون ويزيد فلولاهم لما ظهرت
المزايا الفاضلة فى مقابليهم فشرّهم على انفسهم وامّا بالنسبة الى
المهضومين بايديهم فليس فى وجودهم الّا الخير الصّرف والحسن البحت
وهو الّذ اعى الحكيم الى خلقهم مع كون شرّهم بسوء اختيارهم العائد

× وافعاله معللة بالغايات بنحو من كون

الى انفسهم لا الى الوجود المتقاضى من الحكيم تعالى علوّاً كبيراً وما دلّ على الميثاق
والطينة كثير لا يستطاع ردّه ولكنّه لا يلازم الجبر والحيوة والموت كغيرهما
من الاحوال الطبيعيّة منوطان بالاسباب مع المقهوريّة لارادة البارى
سبحانه على حدّ الامر بين الامرين فلا موجب لانكار ما يسمع اليوم من اقتدار
الاطبّاء على اعادة الحيوة فى الجملة -

(امّا الرّسالة)

فهى بالمعنى اللغوى تشترك بين الملك والانسان كما بالقرآن : الله
يصطفى من الملئكة رسلا ومن الناس ، واطلاق الارسال ليس من جهة البعد
المكانى لانّ الله سبحانه تعالى عن الجهة والمكان وانّما هو بالنّظر الى بعد
الخلائق عن ساحة رفعة الخالق ولكنّها بالمصطلح الدّينى مختصّة بافراد البشر
ينتجبهم الله للاصلاح والهداية ونفس الرّسالة بالمعنى الاوّل لا يستتبع
فضلاً للرّسول على من ارسل اليه ولذلك لم يلزم افضلية الملئكة من
الانبياء مع كونهم رسلاً بين الله وبينهم ولكنها بالمعنى الثّانى مقرونة بعنوان
الخلافة وهى النّيابة عن الله فى الحكم بين النّاس والسّيادة عليهم والكفالة
باصلاحهم وارشادهم فهى مستتبعة فضلاً للرّسول على من سواه واستدلّ

الحکماء علی وجوب الرّسالة بکون الانسان مدنیا بالطّبع واقتضاء التمدّن
للمشارکة فی الاعمال وادائه الی التّنازع والتخاصم ومسیس الحاجة الی
قانون حافظ للحقوق والحد وذو حاکم یحکم علی طبقه وهو النّبی والرّسول
وهذا الطریق یختصّ بحقوق النّاس فیخرج منه نوامیس الاخلاق الشّخصیّة
ومابین العباد وبین الله والاولی بناء مسألة النبوّة علی الرّبوبیّة المقتضیة
لتهیئة الاسباب لارتقاء النّوع الی الکمال اللّائق به وحیث لاجبر فی افعال
البشر کما ثبت فی مبحث العدل فلا بدّ من کون ذلک علی نظام التشریع
المستبقی للاختیار وحیث کان تعالی الواجب عن الجسمانیات مانعا من
مباشرته ذلک بنفسه فلابدّ ان یکون ذلک بنیابة من یستأهل لذلک
من افراد الانسان وذلک هو النّبی والرّسول ولابدّ من آیة مختصّة به دالّة
علی نبوّته واختصاصها به هو الاعجاز ولولا الاختصاص لبطلت الدلالة
وهی امّا عقلیّة وامّا حسّیة وهی ابلغ تأثیرا فی العوام فلابدّ منها فی
تمام الحجّة ولا یجعل الله النبوّة لمن لا یؤمن منه الضّلال والاضلال
فلابدّ ان یکون معصوما عن العمد والخطاء والنّسیان ومراتب النفوس
بحسب التیقّظ والکمال المانعین من الخطأ والنّسیان متفاوتة بالوجدان

فالعصمة منوطة بعلمه سبحانه فی من یستأهل ذلک لا یعمل منه حتی
یسأل عن المرجّح والمراتب ذاتیة لا تقبل الجعل والامر بالاتّباع انّما هو فی العمد
والاختیار لا الامتناع من السّهو والنّسیان فانه لغیر من هو بتلک المرتبة ممّا
لا یطاق ومایوهم بظاهره خلاف العصمة من القرآن مصروف عن ظاهره
بضرورة العقل مع انّه لیس فی القرآن اسناد ما یکون ذنبا علی نحو الحمل الشائع
المتعارف الی احد من الانبیاء وانّما هو اسناد هذه اللّفظة بمفهومها
اومایساوقها الی بعضهم ولا یلزم ان یکون من الذّنوب بذلک الحمل بل
قد یطلق ذلک علی غیر ما هو من هذا القبیل بنحو من العنایة ولا یخفی انّ
المنافی للعصمة هو صدور مصادیق الذّنب لا مفهومه علی بعض الاعتبارات
وحیث انّ الرّسل قد فضّل بعضهم علی بعض فلا ریب ان المرتبة الدّانیة
من سیرة المفضول بالنسبة الی المرتبة العالیة من سیرة الفاضل منحرفة عن
الرّشد داخلة فی الخطأ والخطل فیطلق علیه الذّنب فی کلام من هو
محیط بکلّ تلک المراتب ومع ذلک فکلّها داخل فی جامع العصمة اللّازمة
للقدر المشترک من الرّسالة فتفکّر وتشکّر، (امّا) نهی آدم فکان
مقترنا بقرائن الارشاد فلم یکن عصیانه منافیا للعصمة ولم یکن الهبوط

الى الارض عقوبة ولا تسقط بالتوبة (واما) داود فلا نصدق حكاية العهد
القديم فيه وما ورد فى القرآن ليس منافيا للعصمة (واما) ابراهيم فلم
يكن ما صدر عنه من تأليه الاجرام السماوية على نحو الاخبار عن الواقع و
انما كان انشاءً بقصد التبكيت للخصوم على ان السياق يأبى عن كونه قصة
حادث خارجى وانما هو بيان عن سير عقلى للانتقال من نفى الهية الممكن
الى اثبات الواجب (واما) موسى فلم يكن قتله الا لمن يستحق قتله والندم
لمخالفة التقية الراجحة فى ذلك المحل دون الواجبة (واما) يونس فانما
كان غضبه السابق لله واسفه اللاحق من قصور علمه عن سبب ارتفاع
العذاب ولا جرم ان الغيب عند الله وكان تاركا للاولى من كمال التوكل
على حكمته سبحانه -

وان خاتم الرسل محمد بن عبد الله المصطفى المؤيد بالادلة القاهرة من
بشارات الانبياء السالفين والآيات البينات التى افضلها القرآن وليس
اعجازه من جهة الفصاحة فحسب بل من جهات شتى ذكرها شيخنا البلاغى
فى الائه واوعزنا اليها فى مقدمتنا للتفسير وانه صلى الله عليه وآله وسلم
افضل الانبياء بدليل الخاتمية وناسخية شرعه للشرائع الكاشفة

عن كونها اكمل بحسب النظام وخطورة موقف الصادع بها عليه السلام
وكان فى سيرته المتقدمة على البعثة ما يأخذ بالاعناق الى التصديق
برسالته ووصمه بسفك المهج وكثرة الازواج حيلة العاجز الجاحد و
بطلانه ظاهر بالنظر الى الاسباب المنجرة الى الجهاد وكثرة الازواج انما
اوجبت زيادة مشقة العدل على عاتقه مع جعل الحظ فى التلذذ للنفس
اوفر لعامة افراد الامة بتشريع النكاح المنقطع لهم من غير تحديد له
بعدد وقصة زينب من آيات استقامته فى العمل على منهاج شريعته لا
ابطال تأثير التبنية فى آثار البنوة الواقعية واذا كان اخذ اعلى عاتقه
بقضية الخاتمية القيام بامر النظم والارشاد الى آخر من النشأة البشرية
فكان من الواجب عليه نصب خليفة من بعده ومرجع الوجوب عليه
هو الوجوب على الله لكونه هو المصطفى له على نحو الخاتمية ولولا ذلك
لفات غرضه من قبله وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله
امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم ولو كان امر الحكومة فى الدين الاسلامى
بالشورى لكان من الحرى للنبى ان يقيم لذلك مثالا من نفسه على حيوته
بان لا يستبد بالامر فيما بينهم بل يقنع لنفسه من الله بالزعامة الروحية +

وبجعل الامر فی الملک شوری بینهم لیختاروا حاکما لهم علی زمنه واذ لم یقع
ذالک منه علمنا ان جعل الحاکم فی الاسلام لیس بید الخلق بل الحق سبحانه
واما الامر بالشوری فلا بد ان یحمل علی ما لم یرد فیه قضاء من الله من
الامور المباحة او التجربیة والامر له م بالمشاورة لیس مع ایجاب علیه
للعمل به کما یدل علیه اتباعه بقوله : واذا عزمت فتوکل علی الله - والا یکان
الی الامة فی امر خلافته خلاف طریقته فی حیاته اذ لم یجعل الامر بید الخلق
فی خلافة محدودة ببعض الایام من حیاته فکیف بما هو اهم من الخلافة
الدائمة بعد وفاته واذا لم یکن فی امارة صغری کامارة جیش حتی انه لم
یعبأ بمخالفة الجمهور فی تأمیر اسامة فکیف بالامامة الکبری وما رتب علی
اتباع غیر سبیل المؤمنین فهو مسبوق بقوله : ومن یشاقق الرسول من
بعد ما تبین له الهدی فیظهر منه ان مشاقة الرسول هی الاتباع
لغیر سبیل المؤمنین واذن فلیس سبیل المؤمنین ما خالف قضاء الله
ورسوله واما قوله لا تجتمع امتی علی ضلالة فان کان المراد منه البعض
ناقض قوله ستفترق امتی علی ثلث وسبعین فرقة کلهم فی النار الا واحدة
وان کان الکل فهو حق لدخول المعصوم فیه ولا یتحقق مع مخالفته

وایضا مع مخالفة بعض کسلمان وابی ذر ومقداد وقضاء الله ورسوله فی
امر الخلافة کان موجودا علی انحاء عدیدة کالنص یوم انذار العشیرة و
عند نزول آیة الولایة والابلاغ العام الصریح بالغدیر والنص علی اثنی
عشر خلیفة والائمة واحد بعد واحد وما وقع بعد ذلک بالسقیفة
فلم یکن الا فلتة علی اعتراف صاحبهم وتسمیته بالاجماع خلاف حقیقة
المسمی لاشتراطه علی مصطلحهم باجتماع اهل الحل والعقد المنتفی هناک
وما بعد ذلک فهو مبتن علی ذلک ولا نذکر المطاعن لکونها خارجة عن
موضوع الامامة لاستغناء بطلان خلافتهم عن ثبوت تلک المساوی
فیهم وان کان الحق ثبوتها من المصادر الوثیقة -

واما المعاد

وهو عنوان لما یتبعه من احوال النشأة الآخرة کالتوحید لصفات الذات
والعدل لصفات الافعال فالاقوال فیه اربعة النفی المطلق الذی هو
مذهب الدهریة واللادینیة وثبوته للروح فقط والجسم فقط و
کلیهما معا والاخیر دین الامامیة وخلافه للجمهور فذهبوا الی
الثالث ومآله الی فناء الروح الاولی واحداثها عند الترکیب الثانوی

للجسم ولازمه نفى البرزخ وسؤال منكر ونكير وضغطة القبر وغير ذلك

امّا المنكرون للمعاد بالمرّة فاصل الكلام معهم انّما هو فى المرحلة الاولى

وهى اثبات المبدأ العدل الحكيم وعدم الاكتفاء بالمادّة الصمّاء العمياء

وبعد اثبات ذلك ينهدم بناء مزعمتهم من النّفى والانكار واصل الحجة

عليه قوله سبحانه ا فحسبتم انّما خلقناكم عبثا وانكم الينا لا ترجعون -

ويظهر من ذلك انّ عقيدة المعاد مبتنية على ما تقدّمها من اصول الدّين

الاقرار بوجود الصّانع العليم الحكيم ونفى الجبر فى افعال العباد مع الحكم بالحسن

والقبح العقليّين وثبوت التّكاليف من لدن رب العالمين والبحث مع الدّهرى

انّما يكون باخراجه من الدّهريّة والّلادينية الى صراط التّوحيد والعدل،

والنبوّة وعند ذلك لا يجد مناصا من اقرار المعاد ومن دون ذلك فالبحث

معه خرط القتاد وبعد اقرار التّوحيد والعدل والنبوة ايضا فانّ الضرورة

العقليّة تتأدّى بحصول الجزاء للارواح كما هو مذهب الحكماء ولكنّ

نصوص القرآن والاحاديث تدلّ على كونه من سنخ الامور الجسمانية المتوقفة

على اعادة الاجساد والتّفاصيل الواردة فى ذلك تأبى عن احتمال حملها

على الاستعارة والمجاز فلا محيص من القطع به بعد ثبوت الصّدق والعصمة

فى المنبىّ به لولا ثبوت الاستحالة فيه واثباتها على عاتق من ينفيه و

غاية ما هناك توهّم اعادة المعدوم وهو على القول بالهيولى والصّورة

المبتىّ على ابطال الاجزاء الّتى لم يقم على نفيها برهان واذ كانت حقيقة

الجسم هى تلك الاجزاء فتأليفها بعد تفرّقها ليس الّا من قبيل تطوّر

الكيفيات وهو ظاهر القرآن مثل قوله تعالى ايحسب الانسان الّن نجمع

عظامه بلى قادرين على ان نسوّى بنانه، وقال جوابا للخليل اذ قال :

ربّ ارنى كيف تحيى الموتى : فخذ اربعة من الطّير فصرهنّ اليك ثمّ اجعل

على كلّ جبل منهنّ جزءً ثمّ ادعهنّ يأتينك سعيا المنبى عن انّ الاعادة

انّما هى من قبيل الجمع بعد الفرقة وهذا الّذى كان مرتكزا من اثبات

المعاد عند المخاطبين من الماديين على ما دلّ عليه مقالة قائلهم

(من يحيى العظام وهى رميم) واما شبهة الآكل والمأكول فمجرّد استبعاد

على حدّ قول اهل الجاهلية : أاذا متنا وكنّا ترابا وعظاما أانّا لمخرجون،

وتندفع بالتمييز بين الاجزاء الاصليّة والزّائدة والّتى يجب اعادتها

هى الاولى المحفوظة فى جميع التطوّرات دون الاخرى وبذلك يسقط السؤال

عن انّ المعاد لبدن اىّ يوم من ايّام الحيوة والقوى الجسمانية محدودة

* بجميع الاجزاء او الاجزاء التى بقيت بواسطتها فى [illegible] ٣

لا تقوى على الافعال الغير المتناهية اذا لم يصلها مدد من مادّة لا تنفد و
لا تفنى وبقاؤها غيرى لا بالذات والحرارة الغريزيّة انّما تضمحلّ بمقاومة
الرّطوبات اذا لم يمدّها ما ينعشها على ذلك المقدار وابدان اهل الجحيم
تتفانى وتتجدّد على ما انبأ عنه القران وعلم البارى سبحانه بالجزئيات
كالكلّيات فلا يعسر عليه تمييز اجزاء الاموات وانشقاق السّماء وتناثر
النّجوم كلّ ذلك من مبادى المعاد لا اجزائه وامتناع الخرق فى الافلاك لكونه
محدّد الجهات مزيّف اوّلاً بانتفاء جسميتها فى العلم الحديث وثانيا باقتضاء
المحدّدية بقاءها نوعا لا شخصا وقد انبأ القران بتبدّل الارض غير الارض
والسّموات واما الروح فمنها حيوانى وهو المنبعث من اجتماع الاجزاء
الجسمانية كالبخار ينعدم عند تفرّق الاجزاء ومنها النّفس الناطقة و
قال الحكماء بتجرّدها فلا تتصّف بالصّفات الجسميّة ولكن الوارد فى نصوص
الشريعة اتّصافها بها فهى جسم لا كالاجسام مطابق فى الصورة لقالبه
مفترق عنه بالكيفيات وهى معادة بالانتقال الى جسمها المعاد باعادة
التأليف وهذا هو المعاد بالرّوح والجسم كليهما الّذى يذهب اليه المحققون
من الامامية ويدلّ على مغايرتها للقالب الجسمانى قوله تعالى :

اذا سويته ونفخت فيه من روحى، وقوله بعد بيان مراتب الخلق الجسمانى
ثمّ انشأناه خلقا آخر، وقوله : يا ايّتها النّفس المطمئنة ارجعى، وغير واحد
من الاحاديث وكفى ذلك حجة على المطلوب مع قصور العقل عن الحكم فى ذلك
بل ثبوت الشّواهد عليه من قبل العقل ايضاً كوقوع التّخالف احيانا بين صفق
الجسم والرّوح من القوّة والضّعف وعدم استلزام انفصال بعض الاجزاء
منه للانتقاص منها وكثرة الفاعلين منه للانفعال مع وحدتها والحقّ بقاء
الارواح ولا دليل على الفناء المطلق بمعنى العدم بل يكفى لصحّة قوله سبحانه،
كلّ شئ هالك وكلّ من عليها فان، الفناء بحسب الصّور الاجتماعية وقد
انبأ القران عن تأثير النّفخة بالفزع والصّعق وعن آثار القيامة بالشقاق
السّماء ونسف الجبال وتسجير البحار وليس ذلك كلّه من العدم المطلق فى
شئ نعم قد دلّ بعض الآيات على حرمانها من الشّعور بالانفصال عن هذا
الجسم مع شهادة البعض على ثبوته للشهداء وثبوت النّعيم والعذاب
للمؤمنين والكفّار فى البرزخ ولعلّ عطاء الجسم المثالى قبل الحشر لمن تقتضى
الحكمة للنّعيم او العذاب البرزخييّن تصحيحا للادراك يدفع الاعضال والله
العالم بحقيقة الحال وقد دلّ القران وجملة من الاحاديث على ثبوت الحشر

للحيوانات ويقضى به حكم العقل بلزومه الاعواض عن الآلام ولا بأس بالتزام
ثبوت العقل والتكليف فيها فى الجملة وان كان بحكم العدم فى جنب ما للانسان
من ذلك، والحق التفصيل فيما بين العقاب فانه بالاستحقاق والثواب
فانه بالتفضل لعدم وفاء اعمالنا والعبادات بما سلف من الله سبحانه
من الايادى فانى لنا بثبوت حق عليه ومادل من القرآن عليه فهو بعد
وعد الله سبحانه بذلك واذاً يكون الاخلال به من الظلم والكذب
حاشاه سبحانه منهما واما العقاب فالحق امكان سقوطه بالعفو والمغفرة
حتى فى الكبائر والقبيح اخلاف الوعد دون الوعيد والشفاعة فى المذنبين
ثابتة للنبى والائمة والمؤمنين ومادل على نفى الشفاعة محمول على الكفار
مع تخصصه فى القرآن بغير من ارتضى ومن غير اذنه سبحانه والاحباط
منفى بمعنى نفى الثواب الثابت وثابت بمعنى اشتراط ثبوت الثواب بجملة
من الشروط التى منها الموافاة على الايمان ولا وجه لانكار التكفير مع دلالة
القرآن عليه وكونه نوعا من المغفرة ومن جملة اسبابها التوبة وهى
الندم على معصية الله سبحانه لا التبعات الدنيوية مع استعمال القوة
الارادية على مقتضاه ويتبعه تدارك ما فات وادراک ما هو آت ولا عبرة

بالندم الناشى من العلم دون الارادة فانه قد يكون مقرونا مع العمل
بخلافه وهو موسع مقيد جمعا بين القرآن والحديث بما قبل المعاينة
وهو حضور الموت والتفكيك* فى الارتكاب ودلت اخبارنا على حضور الائمة
عليهم السلام عند الموت والعلم بحقيقة ذلك عند الله سبحانه و
اوليائه وكذا سؤال الملكين وهما الناكر والنكير او المنكر والنكير و فى
بعض الاخبار انهما للمؤمنين المبشر والبشير ولا موجب للتاويل فى ذلك والرجعة
ثابتة بالقرآن والاخبار المتواترة اجمالا والتفاصيل واردة فى الآحاد لا يجزم
بها وكذلك خروج الدجال والسفيانى وغير ذلك من اشراط الساعة كل
ذلک من الاسرار علمها عند الله سبحانه وليكن هذا آخر الكلام فى
اصول الاسلام والحمد لله فى آخر شهر الصيام ١٣٧٦ھ فى لكهنو -
بيد على نقى النقوى كان الله له -

* فى التوبة يمكن الصفا حجابا آخر على صفحة القلب

(تعلیمی پریس لاهور)